استراتيجيَّة القوَّة الغذائية الأمريكيَّة

«الغذاء كسلاح»

د. شاكر القزويني*

مقدّمة:

أصبحت مشكلة الغذاء في العالم الآن معروفة ومطروحة على كلّ الأصعدة. والأمن الغذائي هو هاجس كل بلد. والمشاكل التي تؤثر مباشرة على الزراعة والإنتاج الزراعي (مثل عدم كفاية المياه، وظاهرة التصحّر، والاحتباس الحراري، والتلوّث البيئي، ومشكلة المضاربة على الأسعار العالمية للمحاصيل) تأخذ حيّزاً كبيراً من اهتمام البشر في شتىٰ أصقاع العالم. فإذا أضفنا إلىٰ كل ما تَقدّم تزايُد السكان المستمر لاتَّضَحَ لنا أنَّ مستقبل الغذاء في العالم لا يبشّر بخير ما لم يتمّ التعاون الجاد والمدروس بين جميع الأمم لتدارُك مشاكل إنتاج وتوزيع الغذاء على سطح الأرض ووضع حلول لها على أساس جماعي.

وكما أنَّ هناك أقطاراً عديدة تعاني من الفقر والجوع وسوء التغذية فإنَّ هناك قلّة من أقطار أخرىٰ تُعاني من الوفرة والتخمة والفائض في الإنتاج الزراعي. وأوضحُ مثال للفئة الأخيرة هو الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا

(*) كلية الاقتصاد/ سرت.

البلد قد اجتمعت له أسباب القوة بكافة أنواعها كما لم تجتمع لبلد آخر قبله في التاريخ. وعندما تجتمع أسباب القوة تكون هناك دائماً الرغبة في الانتفاع منها. وهذا ما حصل لأمريكا في موضوع الغذاء ـ أحد عناصر قوّتها ـ. فقد استعملته في استراتيجيتها في السيطرة والاستحواذ باعتباره سلاحاً (الغذاء كسلاح Food as weapon) تماماً كما استعملت سلاح التفوق المالي وسلاح التفوق العلمي وسلاح التفوق العسكري بما يخدم أهدافها ويعزّز سيطرتها.

وهذا البحث يهدف إلى توضيح خصائص وأهداف ونتائج استراتيجية «القوة الغذائية» الأمريكية منذ أن ظهرت، وبثوب إنساني في بدايتها، بعد الحرب العالمية الثانية (التي أنهكت الجميع عدا الولايات المتحدة التي خرجت من تلك الحرب وأرضها سالمة من أي ضرر أو خراب) وكيف استمرت تلك الاستراتيجية فيما بعد ولكن، ومنذ بداية السبعينات، بثوب جديد وصيغة جديدة تُناسب مرحلة بداية الانحدار من القمّة، كما سنرى.

وسيتضمّن هذا البحث، تباعاً، الأقسام الثلاثة التالية:

1 ـ تمهيد عام للموضوع عن نمو تجارة الغذاء في العالم وأسباب هذا النموّ ومركز الولايات المتحدة فيه، وفكرة عن الإنتاج العالمي والتجارة العالمية للحبوب ومركز الولايات المتحدة فيهما.

2 ـ الحقبة الأولى لاستراتيجية القوة الغذائية الأمريكية (منذ 1945): مرحلة التخلّص من الفائض الزراعي.

3 ـ الحقبة الثانية لاستراتيجية القوة الغذائية الأمريكية (منذ 1970): مرحلة الاضطرار إلى زيادة تصدير السلع الغذائية كهدف مقصود لذاته.

القسم الأول

تجارة الغذاء في العالم ومركز الولايات المتحدة فيها

أولاً ـ تجارة الغذاء في العالم:

شهدت التجارة الخارجية في المنتجات الغذائية زيادات بمعدلات كبيرة

في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، فقد كان معدل الزيادة السنوي 4.95% خلال الفترة 1950 ـ 1972 في حين كان المعدل السنوي لزيادة الإنتاج الزراعي في العالم 2.85%خلال نفس الفترة. ثم زاد الحجم أكثر في عقد السبعينات بمعدل 6.25% سنوياً في حين تناقص المعدل السنوي لزيادة الإنتاج الزراعي العالمي إلى 2.34%[1]. لقد تزايد حجم التجارة العالمية في المنتجات الزراعية إلى الضعف بين 1950 و1962، ثم إلى ثلاثة أمثال بين 1962 و1972، ثم إلى أربعة أمثال بين 1972 و1982. وكانت الزيادة في قيمة الصادرات أكثر من الزيادة في حجمها[2].

والجدول التالي ـ جدول رقم (1) ـ يوضّح تطوّر التجارة العالمية للسلع الزراعية ونسبة مساهمة الولايات المتحدة فيها وذلك عن الفترة 1970 ـ 1980، يليه مباشرةً الجدول رقم (2) الذي يبيّن الصادرات والواردات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية لنفس الفترة ويبيّن أيضاً نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية (مؤشّر الأمن الغذائي):

انظر الجدولين (1) و(2) في الصفحة التالية.

ويشير التقرير السنوي لمنظّمة الأغذية والزراعة العالمية ـ FAO ـ المعنون «حالة الغذاء في الزراعة والعالم» لعام 1978 أنَّ تزايد صادرات العالم من السلع الزراعية عن الفترة من 1970 ـ 1976 (وهذه الفترة لها علاقة مباشرة بهذا البحث) يُظهر المعطيات التالية بالأرقام القياسية وعلى أساس متوسط الأعوام 1969 ـ 1970 = 100:

في عام 1976 بلغ الرقم القياسي من حيث الكمية 146 للحبوب و172 للعلف الحيواني (وهذه هي صادرات الدول الغنيّة)، ولكن 104 للمواد الأولية (قطن، مطاط..) و118 للمشروبات (شاي، قهوة، كاكاو..) (وهذه هي صادرات الدول الفقيرة).

جدول رقم (1)

التجارة العالمية للسلع الزراعية ونسبة مساهمة الولايات المتحدة فيها

1980 ـ 1970

(مليون دولار أمريكي)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1978	1979	1980
إجمالي الصادرات الزراعية F.O.B.	51555.94	55297.21	65786.07	95508.23	118211.99	122299.15	172491.09	204088.46	232899.42
حصة الولايات المتحدة فيها (٪)	14.32	14.37	14.64	18.80	18.96	18.20	17.72	17.74	18.4
إجمالي الواردات الزراعية C.I.F.	56555.96	61039.78	71645.40	101840.28	127690.07	134623.08	188689.27	224233.64	254380.48
حصة الولايات المتحدة فيها (٪)	11.15	10.39	9.82	8.89	8.62	7.54	8.34	7.96	7.15

المصدر: (بالنسبة للأرقام الحقيقية):

1 ـ عن الفترة من 1970 ـ 1975: FAO: Trade Yearbook 1975, T.5

2 ـ عن الفترة من 1978 ـ 1980: FAO: Trade Yearbook 1983, T.6

جدول رقم (2)

الصادرات والواردات الزراعية للولايات المتحدة 1970 ـ 1980

(مليون دولار أمريكي)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1978	1979	1980
الصادرات F.O.B.	7381.76	7872.93	9633.01	17951.85	22408.19	22260.76	30572.44	36206.24	42882.61
الواردات C.I.F	6306.49	6341.97	7033.77	9057.08	11003.76	10148.87	15747.57	17839.54	18184.71
نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية (٪)	117.05	124.14	136.95	198.19	203.64	219.34	194.14	202.96	236.28

المصدر (بالنسبة للأرقام الحقيقية):

1 ـ عن الفترة من 1970 ـ 1975: FAO: Trade Yearbook 1975, T.5

2 ـ عن الفترة من 1978 ـ 1980: FAO: Trade Yearbook 1983, T.6

أما من حيث القيمة وفي نفس العام 1976 فقد بلغ الرقم القياسي 321 للحبوب و324 للعلف (وهي صادرات الدول الغنية) ولكن 193 فقط للمواد الأولية و269 فقط للمشروبات المنبّهة (صادرات الدول الفقيرة)[3].

ثانياً ـ أسباب نمو تجارة الغذاء في العالم:

1 ـ تزايد السكان، في الدول النامية خصوصاً، بوتائر غير مألوفة من قبل، وعدم تزايد إنتاجها من الغذاء بنفس الوتائر واضطرارها بالتالي إلى الاستيراد، مثال: مصر والهند بالنسبة للقمح.

2 ـ التغيّر في أنماط الاستهلاك وعلى الأخصّ في الدول النامية متوسطة الدخل ـ تزايُد استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان مثلاً.

3 ـ التغيرات التي أدخلتها الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة المخزون الغذائي منذ الحرب العالمية الثانية واتجاهها إلى تكوين رصيد كبير من هذا المخزون تحقيقاً لفكرة الأمن الغذائي.

4 ـ ذيوع وانتشار التسهيلات الائتمانيَّة والقروض الخارجية في تجارة الغذاء الدولية منذ الخمسينات.

5 ـ تحرير العملات ـ وَقف العمل بأسعار الصرف الثابتة ـ في السبعينات. فلقد أدّت التغيّرات المتعددة في أسعار الصرف إلى لجوء الكثير من الدول إلى اتباع العديد من الأساليب الجديدة لتفادي هذه المتغيرات منها المقايضة، والتجارة المتعددة الجوانب، واتفاقات التجارة والدفع، والصفقات المتكافئة وغيرها. وقد زادت أهمية هذه الوسائل في الوقت الحاضر لدرجة أنها أصبحت مسؤولة عن 30٪ من تجارة العالم في المنتجات الغذائية (مع ملاحظة أنَّ تزايد الأعباء المالية على الدول المدينة، في صورة أقساط ديون وفوائد، حال دون حصولها على حاجاتها من الغذاء من الدول الأخرى بالوسائل التقليدية).

6 ـ العجز الكبير في إنتاج الحبوب في الدول الاشتراكية واضطرارها إلى الاستيراد منذ السبعينات[4].

ثالثاً ـ الفائض الزراعي في الدول المتقدمة:

تتميّز معظم الدول النامية، وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، بزيادة السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الإنتاج الزراعي مما يعني توقّعات زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية بصورة عامة مع مرور الزمن ومن ثم يترتب عليه ارتفاع المرونة الدَخْلية للطلب على الغذاء في مثل هذا النوع من المجتمعات، وهي مسألة طبيعية حيث لم يتحقق الإشباع من تلك السلع لدىٰ الغالبية من أفراد المجتمع. أمّا في الدول المتقدمة فإنَّ الصورة هي على العكس ممّا تَقدّم. فالنمو السكاني فيها يزداد بنسبة أقل من النمو في الإنتاج الزراعي، كما أنَّ المرونة الدَخْلية للغذاء تُعدّ منخفضة حيث إنَّ مستوىً مناسباً من الإشباع قد تَحقّق لدى الغالبية العظمىٰ من أفراد المجتمع ممّا يترتب عليه تحقيق فائض في بعض المحاصيل الزراعية في العديد من الدول المتقدمة، هذا بالإضافة إلى أنَّ إنتاجية المحاصيل أعلى بكثير من مثيلتها في الدول النامية. لذا فإنَّ السياسة التصديرية لبعض الدول المتقدمة تَتّجه نحو تشجيع السياسة التصديرية للمحاصيل الزراعية التي تُحقق فائضاً إنتاجياً عن حجم الطلب المتوقع[5].

رابعاً ـ المركز الاحتكاري للسلع الزراعية في الأسواق الدولية:

يتّسم النشاط الزراعي بوجه عام بتعدد المنتجين والمستهلكين، لذا فإنَّ سوق المنتجات الزراعية هي سوق منافسة، وإنَّ نشوء الاحتكار في القطاع الزراعي من جانب المنتجين هو حالة نادرة في الأسواق المحلية. أمّا في الأسواق الدولية فقد ينشأ نوع من الاحتكارات لبعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في الحالات التي يسيطر فيها عدد قليل من الدول المنتجة لذلك المحصول على الغالب الأعظم من كميات الإنتاج العالمية لذلك المحصول كما هو الحال بالنسبة لأسواق الحبوب التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. إنَّ نشوءَ الاحتكار أو عَدَمَهُ (سواءً أكان

ذلك في الأسواق المحلية أم العالمية) ومدىٰ قدرة المحتكر على التحكم في الأسعار والإنتاج لا يعتمد على إرادة المنتج نفسه وإنما على طبيعة المحصول نفسه ومدىٰ وجود صعوبات في دخول المنتجين الجدد أو عدمه[6].

خامساً ـ أهميَّة الحبوب، وخصائص اقتصاد الحبوب:

الحبوب (وخاصة القمح والرز والذرة) هي من أهم الحاصلات الزراعية وتعتبر المصدر الرئيسي لغذاء الإنسان منذ قديم الزمان. وعندما يدور الحديث عن «الكفاية» و«الأمن الغذائي» يكون المقصود بالدرجة الأولى الحبوب. ويمكن تلخيص اقتصاد الحبوب بالنقاط التالية:

1 ـ الأهمية الكبيرة للقمح والرز والذرة وتَقارب أرقام إنتاجها في العالم ـ كما سنرىٰ ـ.

2 ـ إقليمية الإنتاج والاستهلاك بالنسبة لكل محصول وبالتالي تواضع الكميات المتبادلة من ذلك المحصول بين الدول ـ وسنرىٰ ذلك أيضاً.

3 ـ انخفاض مرونة الطلب السعرية على الحبوب (سلعة ضرورية). أما مرونة الطلب الدَخْلية عليها فهي منخفضة في البلدان المتقدمة اقتصادياً ومرتفعة في البلدان النامية، كما أسلفنا.

4 ـ تَغَيّر أنماط استهلاك الحبوب في الدول النامية لصالح إحلال القمح محل الحبوب الأخرى (محلّ الرز في آسيا، ومحل الذّرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا) وذلك بفعل التنمية الاقتصادية ونتيجة عامل المحاكاة ـ وسنعود لهذا الموضوع ـ.

5 ـ التغيّر الواضح في هيكل التجارة الخارجية للحبوب. فبعد أن كانت الدول الزراعية التقليدية مصدّرةً للحبوب فقد تغيّرتْ الصورة وأصبحت الدول الأكثر تقدماً هي المَصْدر الرئيسي لصادرات الحبوب[7].

سادساً ـ الإنتاج العالمي للحبوب:

تُزرع في أقطار العالم أنواع مختلفة من الحبوب: القمح، الرز، الذرة،

الشعير، الشيلم، الشوفان، الدخن وغيرها. لكن أهم تلك الأنواع من نواحي الإنتاج والاستهلاك والتبادل الدولي هي ثلاثة: القمح والرز والذرة. وفيما يلي جدول بالكميات المنتجة منها حتى سنة 1984:

جدول رقم (3)

الإنتاج العالمي للحبوب الرئيسية (مليون طن)

	1952/1948	1969	1970	1971	1980	1984
القمح	171	315.5	318	343	444.6	513.1
الرز	167.5	295	307.5	304.5	387.6	455
الذرة	149	365	250	-	308	439.4

المصدر: د. محمد عبد العزيز عجمية: الأهمية الاقتصادية للموارد (الجزء الثاني)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1990، ص89.

ومن الأسباب الرئيسية لتزايد إنتاج الحبوب (إضافةً لزيادة السكان) التوسع الكبير في استخدام الحبوب في تغذية الحيوان (بفعل التوسع الكبير في الطلب على اللحوم والألبان نتيجة زيادة السكان وارتفاع مستوىٰ المعيشة وتَغيّر العادات الاستهلاكية... الخ). وقد بلغ المستخدم من الحبوب في غذاء الحيوان 50٪ من الإنتاج العالمي للحبوب كافة في عام 1983/ 1984 الذي بَلَغَ 1780 مليون طن في ذلك العام[8]. ويكفي للتدليل على جسامة الاستهلاك الحيواني من الحبوب الإشارة إلى أن إنتاج الرطل الواحد من اللحم يتطلب ما يقرب من 10 أرطال من الحبوب[9].

والقمح هو من أقدم الحبوب وأهمّها جميعاً، وزادت أهميته في العصر الحديث بعد أن أدّت الثورة الصناعية إلىٰ التوسع في إنتاجه وذيوع استهلاكه في معظم بقاع العالم. والقمح تنتشر زراعته (واستهلاكه) في كل قارات العالم المسكونة في حين أنَّ الرزّ ينتج ويستهلك بنسبة 90 ـ 95٪ في الإقليم

الموسمي فقط[10]. والدول الرئيسية في إنتاج القمح (1980) هي الاتحاد السوفياتي ـ رُبع الإنتاج العالمي ـ، والولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، وأستراليا، وفرنسا، والأرجنتين، ونيوزيلندا[11].

أما الرزّ فإنّ الدول الرئيسية في إنتاجه (1980) هي الصين ـ ثلث الإنتاج العالمي ـ، والهند، وأندونيسيا، وبنغلادش، وتايلند، وفيتنام، وبورما، والفليبين، والبرازيل، والولايات المتحدة، ومصر[12].

وأمّا الذرة فإنّ المنتجين الرئيسيين لها هُم (1980) الولايات المتحدة ـ نصف الإنتاج العالمي ـ والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وهنغاريا وإيطاليا والاتحاد السوفييتي والصين واتحاد جنوبي أفريقيا[13]. والجدير بالذكر أن الذرة هي من أهم الحبوب التي تستعمل في غذاء الحيوان (85٪ من الإنتاج الأمريكي الضخم للذرة يستعمل كعلف حيواني داخل أمريكا). والذرة أيضاً غذاء رئيسي لبعض شعوب العالم النامي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وهي أيضاً مادة أولية مهمة لتصنيع النشا، وزيت الطعام، والكحول، وسكّر الفاكهة ـ الفركتوز ـ.. الخ[14].

سابعاً ـ التجارة العالمية للحبوب:

يتصف اقتصاد الحبوب بالإقليمية في الإنتاج والاستهلاك، أي إنَّ كل مجموعة من الدول التي تتشابه فيما بينها في نواحي حضارتها ودرجة تقدمها الاقتصادي وظروفها المناخية تقوم بإنتاج نوع معين من تلك الحبوب كما تقوم باستهلاكه. ويترتب على ذلك أنَّ القدر الذي تتبادله منها (أي التجارة الدولية للمحصول) لا يُمثل إلاَّ نسبة ضئيلة إلىٰ المنتج الكلي: 12٪ فقط من الإنتاج العالمي للقمح، و5٪ بالنسبة للرز، و3٪ تقريباً بالنسبة للذرة[15]، وهي نِسَب ضئيلة لو قورنت بحاصلات زراعية أخرىٰ كالقطن مثلاً حيث تبلغ التجارة العالمية ما نسبته 33٪ من الإنتاج العالمي لهذه المادة، أو الصوف (45٪)، أو البنّ (75٪)[16].

وأما بالنسبة للحبوب الرئيسية الثلاثة فإنّ القمح تُصدّره الولايات المتحدة الأمريكية، يليها في الأهمية كندا وأستراليا والاتحاد السوفييتي وفرنسا والأرجنتين. أما مستوردو القمح الرئيسيون فهم الاتحاد السوفييتي والصين وبريطانيا والهند وألمانيا والبرازيل ومصر[17].

أما الرزّ فإنّ معظم محصوله العالمي يُستهلَك في مناطق إنتاجه، ولا يشمل التصدير إلاّ حوالي 12 مليون طن سنوياً (الفترة من 1979 ـ 1983) ثُلثها تصدّره الدول المتقدمة وأوّلها الولايات المتحدة التي احتلت المركز الأول في تصديره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والمصدّرون الرئيسيون الآخرون هم تايلند وبورما وكمبوديا والصين. أما الدول المستوردة الرئيسية فهي دول آسيا المزدحمة بالسكان والتي لا يكفيها إنتاجها المحلي من الرز مثل أندونيسيا وفيتنام الجنوبية وسريلانكا والهند وسنغافورة وهونغ كونغ[18].

وأما الذرة فلا تشكّل التجارة العالمية إلاّ 3٪ من محصولها العالمي. وتمثل صادرات الذرة الأمريكية (5 ملايين طن سنوياً) نصف الصادرات العالمية لهذا المحصول[19].

ثامناً ـ مركز الولايات المتحدة في إنتاج وتصدير الحبوب الرئيسية:

(1) القمح (المركز الثاني في العالم من حيث الإنتاج): كان معدل الإنتاج السنوي الأمريكي للقمح يبلغ 31,1 مليون طن للفترة 1948 ـ 1952، وارتفع إلى 39.7 مليون عام 1958، ثم 44 عام 1971، ثم 46.5 عام 1973 ثم 58 عام 1975[20]، وأخيراً إلى حوالي 65 مليون عام 1980[21]، وهذا يعني تزايد الإنتاج في عقد السبعينات بمقدار 21 مليون طن، أي بنسبة 45.5٪. وسنرى، فيما بعد، أسباب هذا التزايد والظروف التي تمّ فيها.

أما بالنسبة لتصدير القمح (المركز الأول في العالم) فقد تزايدت أهمية الولايات المتحدة كمصدّرة للقمح بعد الحرب نتيجةً للطلب الكبير على القمح في أوروبا ـ الخارجة من حرب ـ وفي الدول النامية ـ التي يتزايد

سكانها أكثر مما يتزايد إنتاجها ـ وفي الاتحاد السوفييتي السابق ـ لأسباب سيأتي شرحها ـ وكذلك بفضل ضخامة فائض الإنتاج الأمريكي وما تتّبعه الحكومة الأمريكية من سياسات لتسويق هذا الفائض في العالم الخارجي[22].

(2) الرز (المركز الحادي عشر من حيث الإنتاج): الولايات المتحدة منتج ثانوي للرز في العالم، إذ تتقدّمها فيه 10 أقطار، حيث تنتج منه أقل من 6 مليون طن سنوياً[23].

أما بالنسبة لتصدير الرزّ (المركز الأول في العالم) فقد تزايدت أهمية الولايات المتحدة فيه بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لإمكانيات التوسع في إنتاجه في أمريكا دون أن يقابل ذلك زيادة في استهلاكه محلياً ونظراً لتسهيلات التصدير التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الأخرى كما سيأتي بيانه. ويبلغ مجموع صادرات الرز العالمية حوالي 12 مليون طن سنوياً وتصدر الدول المتقدمة ثلث ذلك المقدار، والولايات المتحدة في مقدمة تلك الدول[24]. والمستوردون الرئيسيون للرز الأمريكي كندا ودول القارة الأمريكية الوسطى وأوروبا الغربية والمنطقة العربية[25].

(3) الذرة (المركز الأول في الإنتاج، وفي التصدير): وإنتاج الولايات المتحدة يقارب نصف الإنتاج العالمي لهذا المحصول، فقد تزايد إنتاجها منه من 82 مليون طن في عام 1955 إلى 106 مليون عام 1965 وإلى 143.3 عام 1971 وإلى 146.5 عام 1976[26] ثم إلى 167 مليون طن عام 1980[27]، علماً بأنَّ 85٪ من المحصول يستعمل في غذاء الحيوان داخل أمريكا.

أما بالنسبة للتصدير فالولايات المتحدة ـ المركز الأول ـ تساهم فيه بتصدير حوالي 5 ملايين طن سنوياً، وهذا يعادل نصف الصادرات العالمية من هذا المحصول[28].

القسم الثاني
الحقبة الأولى لاستراتيجية القوة الغذائية

أولاً ـ مشكلة الفائض الضخم في الإنتاج الزراعي:

شهدت أربعينات القرن العشرين تزايد إنتاج الغذاء في الولايات المتحدة. وقد كان التوسع في الإنتاج أفقياً وعمودياً في آن واحد. أفقياً زادت المساحات المزروعة قمحاً على سبيل المثال من 55.5 مليون فدان سنوياً عن الفترة 1934 ـ 1938 إلى 73 مليون عام 1948. أما عمودياً فقد زادت إنتاجية الفدّان المزروع قمحاً من 7 بوشل في الفترة 1934 إلى 9.7 بوشل عام 1948 (ثم إلى 17 بوشل فيما بعد عن الفترة 1964 ـ 1968)[29] [البوشل الأمريكي = 35.3 ليتر]. وهكذا زاد إنتاج القمح بنسبة 50٪ بينما لم يزد الاستهلاك المحلي منه إلاّ بحوالي 30٪. وقد أدّت الزيادة في الإنتاج والإنتاجية (بفضل الميكنة والأسمدة والمبيدات، واستعمال البذور الأفضل، والتنظيم الكفوء للائتمان الزراعي والإرشاد الزراعي والتعاون الزراعي، وسياسة حكومية في دعم أسعار المحاصيل) إلى تراكم فوائض هائلة من المحاصيل كان مجرّد تخزينها يكلّف دافع الضرائب الأمريكي مليون دولار يومياً، فضلاً عن الخسائر الناجمة عن إتلاف المنتجات الزراعية ـ ومن طبيعة معظمها أن تفقد قيمتها بمرور الزمن ـ. لقد كان التخلص من تلك الفوائض يمثل في حينه مشكلة كبيرة للإدارة الأمريكية. فمجموعات الضغط الزراعية لم تكن لتسمح بطرح الفوائض في السوق المحلية لكي لا تنهار أسعار المحاصيل. أما عَرضها على السوق العالمية فيعني انخفاض أسعار التصدير في السوق الدولية وهذا ما لا تقبل به شركات القمح الأمريكية التي تتعاطىٰ التصدير للخارج، وما لا تقبل به أيضاً دول صديقة لأمريكا يُحتمل أن تتضرّر تجارتها الخارجية واقتصادها من جراء ذلك[30].

إنَّ وجود الفائض الزراعي لا يمثل، في رأي البعض، إشكالاً

اقتصادياً. فقيمة الفائض الزراعي الأمريكي الذي تَجمَّع على مرّ السنين قد ناهزت، عام 1956، ما يعادل 5٪ من الدخل القومي الأمريكي في سنة واحدة. وكان يمكن اعتبار ذلك الفائض نوعاً من أنواع الادخار القومي يتّخذ شكل منتجات زراعية. صحيح أن هذا الادخار لا يدرّ عائداً ـ بل بالعكس هو يتطلب الانفاق للمحافظة عليه ـ لكنَّه يمتاز عن الأنواع الأخرىٰ من الادخار بأنَّه يُوفّر ضماناً عينياً ضد العجز في المحاصيل في سنة من السنين.

لكن الفائض الزراعي الأمريكي له جانب سياسي هام. فالسبب الأول لتراكم هذا الفائض هو نظام تعزيز الأسعار الذي استهدف إرضاء طبقة الزُراع، وهي طبقة لها نفوذ سياسي يتجاوز نصيبها من تعداد السكان. وتتركز غالبية هذه الطبقة في الولايات الجنوبية والغربية[31].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّه لا توجد دولة لا تتبنّىٰ سياسة تستهدف رعاية مصلحة المنتجين الزراعيين في الوقت الحاضر سواء أكانت هذه الدولة متقدمة أم نامية، ولكن الفرق هو في طبيعة السياسة المعتمدة ومدىٰ فاعليتها في تحقيق الهدف المرجو[32]. وفي الولايات المتحدة توجد مؤسسة شبه رسمية مخصصة لهذا الغرض تُخصَّص لها المبالغ اللازمة لتنفيذ مهمة تطبيق مثل هذه السياسة التي تشمل أكثر من عشرة محاصيل زراعية ذات طبيعة استراتيجية سواء أكان ذلك بسبب أهمية هذه المحاصيل في الأسواق العالمية أو المحلية إذ تقوم هذه المؤسسة بتحديد الأسعار لهذه المحاصيل في كل موسم وتترك للمُزارع حرية البيع في السوق المحلية أو البيع إلى هذه المؤسسة بموجب عقود بيع بينها وبين المنتجين. كما أن هناك بعض المحاصيل التي لا توجد منفعة نسبية للمُزارع في إنتاجها، قياساً إلى العائد الذي يمكن الحصول عليه من زراعة محاصيل أخرىٰ بدلاً منها، إلاَّ أنَّ مصلحة الدولة تقتضي لأسباب استراتيجية ضرورة تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي منها، مثال ذلك دعم محصول البنجر السكري (رغم عدم وجود ميزة نسبية للولايات المتحدة في زراعته) بقصد تحقيق أعلى نسبة

ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السكّر، وهذا ما وضعتْه الولايات المتحدة لنفسها كهدف بعد أن قَطَعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع مجهّزها الرئيسي بالسكّر: كوبا[33].

ثانياً ـ العثور على حلّ للفائض (القانون رقم 480):

بعد أن أوضحْنا مشكلة الفائض الغذائي الأمريكي وأبعاد المشكلة فإنَّ من الطبيعي أن نتوقع أن تسعىٰ الإدارة الأمريكية باستمرار للعثور على حلّ للمشكلة. وقد أتيح لها عام 1952 أن تجد حلاً للفائض وذلك بخَلق سوق أجنبية ثانوية للسلع الزراعية الأمريكية وذلك بالسماح للبلاد المحتاجة إلى الغذاء ولا تستطيع دفع قيمته بالعملات النادرة بأن تدفع قيمة استيراداتها الغذائية بعملاتها المحلية. وعلى هذا الأساس شُرّع القانون رقم 480 الذي سمّي فيما بعد بالغذاء من أجل السلام[34]. حصل هذا في عنفوان الحرب الباردة والصراع على النفوذ بين المعسكرين.

وبطبيعة الحال فقد عاد هذا القانون بمكاسب كثيرة على أمريكا.

ثالثاً ـ مكاسب أمريكا من القانون 480:

1 ـ إنَّ هذا القانون في ظاهره ـ وطابعه الدعائي ـ يمثل خطوة في مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحسين المستوى الغذائي، المتدني أصلاً، لسكانها وذلك بإعطائها الفرصة لتسديد أقيام وارداتها من الغذاء بشروط مُيسَّرة، وبذلك يَتمّ الترويج للطابع الإنساني والنزيه لتلك «المساعدة» بكل ما يترتب على ذلك من مزايا سياسية واقتصادية لأمريكا في ظروف كان العالم فيها يمرّ بمرحلة الحرب الباردة. لكن الحقيقة هي أنَّ القصد الأول والأخير من ذلك القانون هو التخلص من الفوائض[35].

2 ـ تمكنت أمريكا بفضل القانون 480 من التخلص من الفوائض (وبالتالي من مشكلة كبيرة في الداخل) وبطريقة بارعة تُحقِّق في الوقت نفسه تَوسّعاً في التصدير بحيث يشمل أسواقاً جديدة ما كان بإمكانها الاستيراد

من أمريكا لولا تلك «التسهيلات»، هذا في نفس الوقت الذي يجري فيه الحفاظ على الأسواق التقليدية ذات الدخل المرتفع التي تستطيع أن تواصل استيرادها للمواد الغذائية من أمريكا وتدفع أقيامها بانتظام بالدولار.

3 ـ إنَّ أكثر من نصف المعونة الأمريكية لا يمنح بل يُقرض بفائدة[36]. والقرض ليس هدية حتىٰ لو كان بمعدلات فائضة منخفضة. وخطورة القرض الذي ينشأ من «المساعدة» تكمن في احتمال أن يصبح، بالنسبة للبلد المتلقّي المحتاج، العقبة الحقيقية التي تعترض طريقَهُ في التنمية والاعتماد على النفس. فالديون تقضم جزءاً متزايداً من موارد التنمية في البلد النامي وتضمن ـ بذلك ـ أن يتم تحديد اختيارات ذلك البلد الاقتصادية وربطها بالأسواق الأجنبية والمصارف الأجنبية ووكالات التنمية الأجنبية. وكل هذه الجهات لا تعطي الأولوية لاحتياجات البلد النامي ـ أسبقيَّاتِهِ ـ الداخلية بل إنَّ كل ما يهمّها هو تحقيق أهدافها ومن بينها استعادة الديون. القانون إذن يزيد من درجة الاتّكال على أمريكا ـ والتبعية لها ـ من الناحية الاقتصادية.

4 ـ تستغل أمريكا الفرصة التي يتيحها تزويد الغذاء بشروط ميسّرة (وما يَخلُقُه هذا التسهيل من «امتنان» لدى البلد المتلقّي) فتَعرض على البلد المتلقي سلعها الرأسمالية المصنَّعة لكي يستوردها هذا البلد منها بالدولار المتوفر لديه ـ على تواضع مقداره ـ أو حتى بالدفع المؤجل، إذا تطلب الأمر، بتمويل من البنك الدولي ـ الخاضع لأمريكا ـ. وكان برأي المخطّطين الأمريكان أنَّ حدوث تنمية صناعية في تلك البلدان سيوسّع أكثر فأكثر أسواق المنتجات الأمريكية، وخصوصاً الزراعية، في تلك البلدان في المستقبل[37].

5 ـ في عام 1972 جرى إقرار تعديل في القانون 480 يسمح بأقراض الشركات الأمريكية، وبمعدلات فائدة منخفضة جداً، ربع حجم العملة المحلية المستوفاة من البلد المتلقي ـ والمتّفق عليها في عقد المعونة ـ وذلك لكي تستثمرها تلك الشركات استثماراً مباشراً في البلد المتلقي

نفسه. وبهذا الأسلوب قامت 419 شركة فرعية للشركات الأمريكية في 31 بلداً بإنشاء عملياتها أو توسيعها بتكلفة منخفضة جداً وخاصة في الهند (يونيون كارباید للكيمياء، جودیير لإطارات السيارات، أوتيس للمصاعد الكهربائية، أمريكان إكسبريس للصيرفة والسياحة.. الخ)[38].

6 ـ علاوة على ذلك فقد استخدمت وزارة الزراعة الأمريكية أقساط سداد القروض الغذائية لترويج الصناعات الأمريكية المتعلقة بالماشية وبالدواجن التي تتغذى على الحبوب وبالتالي لتحقيق تزايد الاعتماد على أمريكا في أرجاء العالم النامي[39].

7 ـ حَقَّق تَدفّق القمح الأمريكي بكميات وفيرة ولسنوات متتالية، منذ الخمسينات، وبأسعار رخيصة في متناول المستهلك في البلدان المتلقية أن بدأ يحصل في قسم منها تَحوّل في العادات الغذائية لصالح القمح ومنتجاته. ولعل أوضح مثال لذلك ما حصل في البلدان المتحالفة مع أمريكا في شرقي آسيا وجنوبي شرقها، وهي بلدان تعتمد في غذائها على الرز أساساً. وقد لعب الإعلام الأمريكي و«طريقة الحياة في أمريكا» دوراً كبيراً في إشاعة صِيَغ الاستهلاك الأمريكية وبالتالي في تزايد استيراد المنتجات الغذائية من أمريكا من قبل تلك البلدان. وقد صرَّح رئيس شركة بيزنس أنترناشيونال في عام 1974 أنَّ صادرات أمريكا الزراعية إلى تايوان قد تزايدت بنسبة 53,1٪، وإلى كوريا الجنوبية بنسبة 63,4٪ لأن أمريكا «خلقت سوقاً هناك»[40].

8 ـ وبطبيعة الحال كان لدى المسؤولين الأمريكان باستمرار الأمل في أن تتحول صادرات المعونة إلى صادرات «حقيقية» وبالشروط المعتادة في التجارة الدولية (تسديد القيمة بالعملة الصعبة). ومنذ بداية السبعينات بدأت عقود المعونة الغذائية تتضمّن شرطاً جديداً: أن يوافق البلد المتلقي على أن يشتري **في المستقبل** بشروط **تجارية** السلع الزراعية الأمريكية. ففي عام 1973 جعلت حكومة الولايات المتحدة القرض الغذائي لجمهورية الدومنيكان مشروطاً بمشتريات «تجارية» أكبر. وفي عام 1975 تمَّ ربط قروض القانون 480 لمصر من أجل القمح ولكوريا

الجنوبية من أجل الرز بمشتريات «تجارية» إضافية من هاتين السلعتين[41].

خلاصة بمكاسب أمريكا من القانون 480:

(أ) التخلص من مشكلة داخلية تتمثل في عواقب الفوائض الزراعية على الاقتصاد المحلّي.

(ب) الحصول على مزايا سياسية خارجية لا يستهان بها في فترة صراع إيديولوجي على نطاق العالم.

(جـ) مزايا اقتصادية متعددة: تثبيت وتوسيع السوق الخارجي للسلع الزراعية الأمريكية وزيادة اتّكالِهِ على أمريكا، وخَلق فرص تصدير السلع الأمريكية المصنّعة أيضاً باتجاه تلك البلدان، وتزايد الاستثمار المباشر ـ بأيسر الشروط ـ للشركات الأمريكية في البلدان نفسها.

رابعاً ـ حصيلة تطبيق القانون 480:

في خلال السنوات الخمس التالية لإصداره فقد سهَّل القانون 480 لأمريكا أن تُوجّه للخارج ما قيمته أكثر من 5 مليار دولار من القمح الأمريكي أو 28٪ من إجمالي الصادرات الزراعية الأمريكية. ولم يكن ذلك الإنجاز كافياً لتصريف كل فائض القمح الأمريكي. وفي عام 1959 كان لدى الولايات المتحدة أعلى احتياطيات منه في تاريخها[42]. وفي عام 1973 ومع ازدهار المبيعات **التجارية** انخفضت كمية المنتجات الزراعية المشحونة بموجب القانون المذكور إلى 3,3 مليون طن، أي خُمس مستواها في منتصف الستينات. ولم تعد وزارة الزراعة الأمريكية بحاجة إلى ذلك القانون للتخلص من الفوائض فيما عدا بعض الحالات الخاصة لبعض دول الهند الصينية ـ فترة التورّط الأمريكي في الحرب هناك ـ. ومع حلول عام 1975 فقد هبطت نسبة الصادرات الغذائية الأمريكية على أساس المعونة ـ أي بتمويل طويل الأجل منخفض الفائدة ـ إلى 6٪ من مجمل الصادرات الغذائية

الأمريكية. أما الباقي فقد كان على أسس تجارية[43].

خامساً ـ حجم المعونة الأمريكية:

عند نهاية الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد الأمريكي، الضخم أصلاً، والوحيد الذي خرج من الحرب سليماً لم يُمسّ بسوء، قد بلغ قدراً من الضخامة بحيث كان يمثل قرابة نصف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي العالمي[44]. وفي ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية كان نصف المعونات العالمية قد جاء أصلاً من الولايات المتحدة. لكن نسبة المعونة الأمريكية إلى الناتج القومي الإجمالي الأمريكي كانت تهبط باستمرار: 2٪ في عهد مشروع مارشال، ثم 0.57 عام 1960، ثم 0.56 عام 1968 (والمعونة الرسمية كانت في تلك السنة 0.38٪ فقط من الناتج القومي)[45].

وتاريخياً كانت الولايات المتحدة أكبر مانح للمعونة الغذائية، فقد قَدّمت منذ عام 1950 وحتى عام 1980 ما يزيد على 25 مليار دولار من المعونة الغذائية[46].

وللتذكير فإنَّ أهمّ الدول الأخرىٰ التي تقدم المعونة هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان، وأستراليا. أما أكثر الدول المتلقية للمعونات (1982) فكانت مصر وبنغلادش وسريلانكا وباكستان وأثيوبيا[47].

سادساً ـ سلبيّات المعونة الغذائية:

1 ـ لا يوجد مَن يعارض المعونات الغذائية العاجلة إلى الأقاليم التي تواجه مجاعات طارئة، فهي عمل إنساني لا خلاف عليه. أما معونات الغذاء شبه الدائمة فهناك شك في جدواها نظراً لما يترتب على عدم دفع قيمة الغذاء المستورد، أو دفع أثمان منخفضة لقاءَهُ، مِن زيادة كبيرة في الاستهلاك من ناحية وعدم التحمس لزيادة الإنتاج من ناحية أخرى.

والأمثلة على ذلك كثيرة. فقد أتاحت صادرات القمح الأمريكية إلى كوريا الجنوبية للحكومة الكورية الحفاظ على سياسة «الغذاء الرخيص» على حساب زُرّاع الرز الكوريين الذين عانوا من عدم كفاية أسعار الشراء الحكومية للرّز لتغطية تكاليف إنتاجه ممّا عجّل في الهجرة من الريف. كما ساعدت سياسة الغذاء الرخيص على إهمال الإنتاج المحلّي للحبوب في بنغلادش. ونفس الشيء حصل في كولومبيا حيث حَدّدت حكومتها سعراً للقمح الأمريكي المستورد يقل بنسبة 50٪ عما يُدفع لزارع القمح الكولومبي، وقد نتج عن هذا الإغراق أن أصبحت واردات القمح تمثل 90٪ من الاستهلاك المحلي منه. ونفس القول ينطبق على بوليفيا[48].

ومع عجز الزراع المحليين عن الوقوف أمام هذا الإغراق من قمح المعونة فإنّهم يُضطرّون إلى بيع أراضيهم ليصبحوا عمالاً مُعدَمين (وعاطلين غالباً).

وبعبارة أخرى فإنَّ المعونة الغذائية التي كان الهدف منها أصلاً منع تدهور الدخل الزراعي والإنتاج الزراعي في البلد الغني المتطور قد نَقَلَتْ المشكلة بالنهاية إلى البلد المتلقي حيث يحصل فيه تدهور الدخل الزراعي والناتج الزراعي وتزداد حاجته إلى - وأتّكاله على - الاستيراد.

2 - كثيراً ما يسيء العديد من الدول المتلقية للمعونات استخدام تلك المعونات الغذائية بحيث لا تصل إلى المحتاجين لها (الفقراء، مناطق المجاعة.. الخ) وإنما يجري التلاعب بها من قبل الموظفين البيروقراطيين وحلفائهم وأقاربهم من المنتفعين من تجار المدن. وتُعطى الأسبقية في التوزيع دائماً إلى الطبقة الوسطى من سكان المدن باعتبار أنَّ كَسْب هذه الطبقة - على قلّة حجمها لكنْ مع عِظَم تأثيرها - في الدول النامية هو من أسبقيات التفكير السياسي الأمريكي[49].

3 - لا يمكن اعتبار المعونات الغذائية حلاً دائماً أو سياسة دائمة تَركَن إليها الدولة المتلقية، لكنّ هناك عدة مؤشرات تؤكد استمراريتها منها المجاعات العديدة المنتشرة في العالم، وفشل القطاع الزراعي في الدول

النامية الأقلّ دخلاً في زيادة إنتاجها من الغذاء بالمعدل المطلوب، وتصاعد المديونية العالمية[50].

4 ـ الهدف الأول من المعونة الغذائية الأمريكية لم يكن في أي وقت من الأوقات إنسانياً، بل كانت تلك المعونة امتداداً للسياسة الخارجية والمصالح التجارية للولايات المتحدة[51]. وكثيراً ما يكون هناك تمييز واضح في تقديم المعونات طبقاً لأهداف ومقاصد البلد المانح: إيثار الدول الصديقة أو الموالية وحجب المعونة عن الدول غير الصديقة أو غير المهمّة على الرغم من شدة حاجتها إلى تلك المعونات. وقد أثبتت التجارب أن الولايات المتحدة ـ وغيرها من الدول الغربية ـ تستخدم فوائضها الغذائية بقصد توسيع أسواقها التجارية، ولمساعدة تغلغل شركاتها الزراعية، ولمساندة ودعم أنظمة حكم غير مؤهلة إطلاقاً لتحقيق حلم الجائعين في التحرر من الجوع[52]. ولا مفرّ من التذكير بأنَّ الاستخدام السياسي والعسكري للمعونة الغذائية للولايات المتحدة ليس شيئاً جديداً، فهو قد بدأ قبل القانون 480، ورافَقَ تطبيق ذلك القانون، وٱستمرّ حتىٰ بعد تَضاؤل تطبيقه، وسَيستمرّ في المستقبل. وهذه أمثلة على استعمال «الغذاء كسلاح» Food as weapon من قبل الولايات المتحدة خلال القرن العشرين[53]:

1 ـ بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة صادق الرئيس هربرت هوفر على برنامج معونة غذائية لألمانيا (المهزومة) لتجنّب خطر أن يصوّت الألمان الجائعون للاشتراكيين (خاصةً بعد التغيّر الكبير الذي كان قد حصل في تاريخ قريب ـ 1917 ـ في روسيا ـ وهي ليست بعيدة جغرافياً ـ) وأيضاً لحلّ مشكلة فائض الغذاء الأمريكي الناشىء عن الجهد الزراعي زمن الحرب.

2 ـ خلال الحرب العالمية الثانية، عام 1943، أقامت ثلاث وأربعون دولة ما أصبح «وكالة الأمم المتحدة للغوث والتأهيل UNRRA» التي تسيطر عليها الولاياتَ المتحدة وذلك لمنح المعونة الغذائية لضحايا الحرب «بدون تمييز لأسباب عنصرية أو دينية أو سياسية». ومع ذلك ذهبت

المعونة الغذائية الأمريكية إلى شيانغ كاي شيك (حليف أمريكا) في الصين، في حين لم تتلقّ الهند المجاورة أية مساعدة في أعقاب مجاعة 1943 التي مات خلالها 4 ملايين هندي ولا في مجاعة 1947 ـ 1948.

3 ـ بعد الحرب العالمية الثانية تمَّ إنفاق أكثر من ربع المعونة الغذائية الأمريكية في إطار خطّة مارشال إلى دول أوروبا الغربية الحليفة، وتَدَفَّقت كميات هائلة من القمح المباع بالأجل إلى إيطاليا وفرنسا لتساعد في منع التصويت لصالح اليسار (خاصةً بعد التغيّر الكبير الذي تمخَّضت عنه الحرب في أنظمة الحكم في أوروبا الشرقية).

4 ـ في عام 1959، في عنفوان الحرب الباردة قال السناتور هيوبرت همفري: «جميعنا يعرف أننا منخرطون في الصراع على عقول الناس وعلى ولائهم (...). وإذا كان هذا صراعاً على نطاق العالم فيبدو لي أننا سنريد أن نعبّيء كل ما بإمكاننا من الطاقات حتى نَكسَبَهُ. وفي عالم من العَوَز والجوع هل يوجد ما هو أقوىٰ من الغذاء والكساء؟». إذن فالغذاء هو «سلاح» فعّال لكسب «صراع».

5 ـ في عام 1975 حصلت فيتنام الجنوبية (وسكانها 15 مليون، منهم 2,5 مليون مزارع) على 266 مليون دولار من المعونة الأمريكية، أي أكثر مما حصلت عليه الهند (وسكانها 600 مليون، منهم 75 ـ 100 مليون مزارع) التي تلقّت 244 مليون دولار من أمريكا بتلك السنة. وللمقارنة أيضاً فقد تلقت جميع أقطار أمريكا اللاتينية 254 مليون دولار كمعونة أمريكية في نفس ذلك العام[54]. وللمقارنة أيضاً فقد تلقّت فيتنام الجنوبية وحدها في فترة السنوات الخمس بين 1968 ـ 1973، أثناء التورط العسكري الأمريكي فيها، معونة غذائية تعادل 20 مرة المعونة التي تلقتها كل الدول الأفريقية الخمس ـ دول الساحل ـ الأشدّ تضرراً بالجفاف خلال نفس تلك السنوات الخمس. وفي نفس عام 1973 ذَهَبَ نصف المعونة الغذائية الأمريكية السنوية الكلية إلى فيتنام الجنوبية وكمبوديا[55].

6 ـ قد يجد البلد المتلقي نفسه وقد قُطعت عنه المعونة الغذائية الأمريكية لسبب سياسي. وبذلك يكون سحب المعونة الغذائية ـ مثل منحها ـ

سلاحاً سياسياً قوياً. فقد قُطعت المعونة الأمريكية عن تشيلي فجأة عام 1973 عندما جاءت إلى السلطة، بطريق ديمقراطي، حكومة برئاسة سلفادور الليندي تهدّد مصالح الشركات الأمريكية.

7 ـ ولأنَّ صانعي السياسة الأمريكية يَرون في المعونة الغذائية سلاحاً سياسياً فإنَّهم لا يريدون المساهمة بالغذاء في الوكالات الدولية التي يكون استخدامه فيها أقل خضوعاً لسيطرتهم كبرنامج الغذاء العالمي WFP لمعاونة مناطق المجاعات ـ التابع للأمم المتحدة ـ[56].

القسم الثاني

الحقبة الثانية لاستراتيجيّة القوة الغذائيَّة

أولاً ـ مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي:

انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945 بتكريس مكانة الولايات المتحدة كقائدة ـ عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ـ للعالم المتقدم الرأسمالي، وتكريس عملتها ـ الدولار ـ كعملة أولىٰ في العالم. وبذلك انتهت تماماً العُزلة، النسبية، للولايات المتحدة في العالم (مبدأ مونرو، على اسم الرئيس الأمريكي جيمس مونرو للفترة 1817 ـ 1825) وحلّت محل بريطانيا العظمىٰ كدولة أولى في العالم.

وكأيَّة قوة عظمىٰ كان لأمريكا متاعب اقتصادية تفاقمت على امتداد ربع قرن حتى وصلت إلى درجة خطيرة بحلول عام 1970 وذلك لأسباب تعود، في مجملها، إلى مركز القوة ذاته:

1 ـ فعلىٰ مدىٰ ربع قرن ظلت الحكومة الأمريكية تنفق المليارات باعتبارها القوة العسكرية الثابتة للعالم «الحرّ» المناهض للشيوعية: برامج تسليح واسعة وأبحاث تطوير مكلّفة للأسلحة (الطيران النفاث، الرادار، الذرة، الصواريخ، الفضاء...)، قواعد عسكرية عديدة حول العالم، أحلاف عسكرية (الناتو، السنتو، السياتو)، أنشطة مخابراتية (عملية خليج الخنازير... الخ).

2 ـ وشهدت هذه الفترة أيضاً التورط العسكري المباشر للولايات المتحدة في ميادين الصراع الدولي كالحرب الكورية. لكنّ أخطرها في النتائج كانت حرب فيتنام التي كلفت أمريكا 500 مليار (نصف تريليون) دولار[57].

3 ـ بجانب ذلك قامت الشركات متعددة الجنسية التي مقرها أمريكا وبدءاً من الخمسينات ـ مستفيدة من مجمل الظروف المواتية لها ـ باستثمارات ضخمة في أوروبا الغربية وبعدها في أمريكا اللاتينية وفي آسيا. وشجعت قوانين الضرائب الأمريكية تلك الشركات على إبقاء أرباحها الكبيرة خارج أمريكا. وقد ساهمت تلك الشركات الأمريكية في تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي بعد أن قامت بدور فعال في تحويل البلدان ذات العمالة الرخيصة إلى قواعد لإعادة تصدير السلع الاستهلاكية إلى الولايات المتحدة بحيث يتزايد خروج الدولارات من أمريكا إلى الخارج ثمناً لاستيراد منتجات أنتجتها في الخارج شركات مقرها في الولايات المتحدة. وفي أوائل السبعينات كان 42٪ من كل الواردات الأمريكية قد جرىٰ «شراؤه» من فروع في الخارج لشركات متعددة الجنسية مقرها الأصلي في أمريكا[58].

4 ـ وفي أواخر الستينات أتيح لشركات عديدة أوروبية ويابانية أن تصبح عالمية النشاط هي الأخرى وبدأت تصدّر أيضاً إلى الولايات المتحدة سلعاً تنتجها غالباً من مصانع مُقامة هي الأخرى في بلدان الأجور المنخفضة والضرائب المنخفضة.

5 ـ كذلك أصبحت الولايات المتحدة تعتمد بصورة متزايدة على المصادر الأجنبية للمواد الخام الحساسة ومنها النفط (ربّما للحفاظ على الاحتياطي الوطني من تلك المواد في باطن الأرض أطول فترة ممكنة لأسباب استراتيجية واغتناماً للفرصة التاريخية لهيمنة الدولار كعملة مطلوبة ومرغوبة في العالم كله بحيث يُشترىٰ به كل شيء وبأفضل الشروط). وبحلول عام 1970 كانت الولايات المتحدة تستورد 80٪ مما تحتاجه من ثماني مواد خام أساسية بحيث بلغ العجز التجاري في المواد الخام فقط في تلك السنة 3,4 مليار دولار[59]. ويبيّن الجدول التالي رقم

(4) ضخامة حصة الولايات المتحدة في التجارة العالمية ـ تصديراً واستيراداً ـ خلال عقد السبعينات، يليه الجدول رقم (5) الذي يبين تناقص الفائض في الميزان التجاري الأمريكي خلال عقد الستينات ثم تحوله إلى عجز متكرر ثم دائم إلى نهاية القرن.

انظر الجدول رقم (4) في الصفحة التالية،
ثم الجدول رقم (5) في الصفحة التي تليها.

لقد تَرتَّب على كلّ ما تقدَّم من أحداث أن استمرَّ تناقص الفائض في الميزان التجاري الأمريكي خلال الستّينات إلى أن بلغ 2.8 مليار فقط عام 1970 ثم لِيُحقّق عجزاً بعد ذلك عام 71 (2 مليار) وعام 72 (6.3 مليار)[60]، كما تردَّى ميزان السلع والخدمات من فائض قدره 2,7 مليار دولار عام 1969 إلى عجز بحوالي 20 مليار عام 1971[61]. وفي نفس العام 1971 عانت الولايات المتحدة من أول عجز في عمليات القطاع الخاص ـ شركات وأفراد ـ في ميزان المدفوعات خلال قرن[62]. أما ميزان المدفوعات ككلّ فقد بلغ العجز فيه تلك السنة ما يزيد عن 29 مليار دولار[63]. أما احتياطي الولايات المتحدة من الذهب فقد انخفض منذ العام السابق (1970) إلى نصف ما كان عليه عام 1950[64].

كيف تفاقمت الأزمة؟ قلنا إنَّ الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب العالمية الثانية باقتصاد ضخم تعادل قدرته الإنتاجية نصف قدرة العالم كلّه حينذاك. وكانت أيضاً وحدها قادرة على التعامل بالذهب على نطاق عالمي واسع نظراً لضخامة مخزونها منه والذي بلغت قيمته، عام 1946، ما يزيد على 24 مليار دولار أي ما يعادل 75٪ من مجموع الذهب النقدي ـ الذهب الرسمي ـ في العالم حينذاك باستثناء الاتحاد السوفييتي[65]. وهكذا وجدت الأقطار الأخرى ـ وكلّها قد أنهكتْها الحرب ـ أن لا مفرَّ من اعتبار الدولار الأمريكي عملة دولية مساوية للذهب وبديلة عنه (طبقاً لاتفاقية بريتون وودز 1944) وصارت حكوماتها تجمع الدولارات ضمن احتياطياتها الرسمية خاصةً

جدول رقم (4)

إجمالي التجارة العالمية ومساهمة الولايات المتحدة فيها (1970 ـ 1980)

(مليار دولار أمريكي)

	1970	1973	1975	1977	1978	1979	1980
مجموع الصادرات العالمية F.O.B.	313651	578086	875113	1125288	1298485	1639328	1992507
حصة الولايات المتحدة فيها (٪)	13.79	12.36	12.35	10.78	11.07	11.10	11.08
مجموع الواردات العالمية C.I.F.	331720	598938	904681	1160482	1348590	1689136	2051074
حصة الولايات المتحدة فيها (٪)	12.91	12.45	11.70	13.54	13.80	13.17	12.53

المصدر (بالنسبة للأرقام الحقيقية): United Nations: 1986 Trade Statistics Yearbook, vol. 1, Special table: A, p.1074

جدول رقم (5)
تدهور الميزان التجاري الأمريكي منذ الستينات

(مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الواردات بالصادرات (٪)
1964	26652	18750	142,14 ميزان موجب
1965	27532	21431	128,47 ميزان موجب
1966	30434	25620	118,79 ميزان موجب
1967	31726	26892	117,61 ميزان موجب
1968	34636	33226	104,24 ميزان موجب
1969	38006	36043	105,47 ميزان موجب
1970	42590	39756	107,13 ميزان موجب
1971	43498	45516	95,57 ميزان سالب
1972	48959	55282	88,56 ميزان سالب
1973	70246	68656	102,32 ميزان موجب
1974	97144	107112	90,69 ميزان سالب
1975	108113	105880	102,11 ميزان موجب
1976	115413	132492	87,11
1977	121293	160411	75,61
1987	254122	424442	59,87 ميزان سالب لكل الفترة (22 عاماً)
1997	688697	899019	76,60

المصدر (بالنسبة للأرقام الحقيقية):

United Nations: 1997 International Trade Statistics Yearbook, vol.1, p.1035

- الأرقام القياسية للفترة من 1980 إلى 1997 (على أساس 1990 = 100):

تزايُد الصادرات (من حيث الكمية): من 74 إلى 162 (أي 2,2 مرة)
تزايد الواردات (من حيث الكمية): من 54 إلى 166 (أي 3 مرات)
} إذن في غير صالح أمريكا

تزايد قيمة الصادرات (قيمة الوحدة): من 78 إلى 108 (30 نقطة)
تزايد قيمة الواردات (قيمة الوحدة): من 88 إلى 105 (17 نقطة)
} إذن في صالح أمريكا

المصدر: نفس المصدر، نفس الصفحة.

مع عجز الذهب عن توفير زيادة مطّردة وكافية في السيولة الدولية بمرور الزمن. وبما أنَّ توسيع التجارة الدولية يستلزم حصول زيادة في السيولة الدولية، وحيث إنَّ القدر الأكبر من الذهب والدولار ـ وهما يؤلفان الاحتياطيات الدولية ـ موجودان في الولايات المتحدة فإن نموّ هذه الاحتياطيات ما كان ليحصل إلاّ بتدفّق الذهب والدولار من ذلك المكان[66].

والذي حصل بعد ذلك في الخمسينات والستينات هو تَدفّق السيولة الدولارية للخارج (للأسباب التي تقدم ذكرها) بمعدلات أكبر من اللازم (فالولايات المتحدة تنظر لمصلحتها قبل كل شيء وتستفيد من مركز القوّة الذي انفردت به). وكانت النتيجة زيادة عرض الدولار خارج أمريكا وبالتالي تناقُص قيمته قياساً بالذهب واتّساع الفارق بين سعره الرسمي (1/ 35 من الأونس ذهباً) وسعر السوق، وبالتالي تزايُد الإقبال، في الأسواق العالمية، على الذهب وعلى العملات الأخرى (بعد عودة الازدهار إلى اقتصادات أوروبا الغربية واليابان بعد شفائها من آثار الحرب) كما تزايدَ طلب وزارات الخزانة الأجنبية من أمريكا استبدال الدولارات التي تحتفظ بها تلك الحكومات، كاحتياطي لعملاتها، بالذهب (ومن حقّها أن تطلب ذلك من أمريكا في أي وقت طبقاً لاتفاقية بريتون وودز). وهكذا أخذ رصيد الذهب الأمريكي يتناقص لدرجة أنَّه لم يعد كافياً لاستبدال الدولار به عند الطلب من قبل الحكومات الأجنبية، فقد بلغ حجم المطلوبات المتراكمة على أمريكا ـ الخصوم ـ (بالدولار والأصول القابلة للتحويل بالدولار) في عام 1971 ما مجموعه 68 مليار دولار في حين كان مخزون الذهب الأمريكي في تلك السنة يساوي 10 مليار دولار، وهذا المخزون لم يكن يكفي لاستبدال ما لدى البنك المركزي الألماني، وحده، من دولارات بالذهب لو طلب البنك المذكور ذلك من الخزانة الأمريكية على أساس السعر الرسمي (الأونس = 35 دولار)[67].

خلاصة: بدأ العجز الواسع في ميزان المدفوعات الأمريكي مع نهاية الخمسينات وتَرتَّب عليه، كنتيجة، تراكم الدولار على نحو واسع خارج الولايات المتحدة. وقد تغيّرت صفة العجز منذ سنة 1958 من عجز متعمّد يستهدف زيادة الأرصدة الدولارية خارج الولايات المتحدة لأجل استكمال النقص في السيولة الدولية، بسبب شحّة الذهب، إلى عجز مستديم ناشىء عن الخلل في هيكل الاقتصاد الأمريكي نفسه. وقد تحولت الولايات المتحدة من حالة فائض في ميزان المدفوعات يقدر بنحو 4 مليار دولار في عام 1947 إلى حالة عجز يزيد عن 29 مليار عام 1971[68].

ثانياً ـ لجنة ويليامز:

بعد أن تدهور الاقتصاد الأمريكي إلى وضع ينذر بالخطر ـ مع استمرار التورط في حرب فيتنام ـ فقد قرر الرئيس نيكسون عام 1970 تشكيل لجنة من مديري الشركات ومستشاريها مختصّة بالتجارة الدولية وسياسة الاستثمار عُرفت باسم لجنة ويليامز لغرض تدارس الحلول الممكنة للسؤال التالي: ما هي صادرات الولايات المتحدة التي يمكن زيادتها بمعدلات كبيرة لتعويض قيمة الواردات المتصاعدة؟ وقد توصلت اللجنة إلى أنَّ بوسع أمريكا جَني مقادير ضخمة من العملات الأجنبية لموازنة مدفوعاتها وذلك بتصدير فئتين من السلع: منتجات التكنولوجيا المتقدمة، والسلع الزراعية[69].

فأمّا منتجات التكنولوجيا المتقدمة فقد كان المقصود بها أساساً الأسلحة، خاصةً وأنَّ حرب فيتنام، وكانت في ذروتها عام 1970، قد أنتجت أجيالاً جديدة من الأسلحة كان الكثير من الدول يطمع في اقتنائها. وقد ضاعف الملحقون العسكريون في السفارات الأمريكية ومندوبو الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح من جهودهم ـ ومن رَشاويهم غالباً ـ حول العالم ولينافسوا صانعي الأسلحة الفرنسيين والبريطانيين، كما جرىٰ منح فُرَص ائتمانية ضخمة للبلدان النامية لشراء السلاح الأمريكي بالدفع المؤجّل. وقد

نجحت الخطة وتصاعدت مبيعات الأسلحة الأمريكية حتىٰ بلغت 4,8 مليار دولار عام 1975[70]. ولعلَّ نموذج شاه إيران في ذلك الوقت أوضح مثال لذلك.

أمَّا تنشيط الصادرات الزراعية (التوصية الثانية للجنة ويليامز) فكانت مسألة أخرى كان لا بدّ من توفير شروط نجاحها:

1 ـ أن يستجيب المزارعون الأمريكان لخطّة زيادة الصادرات زيادة ضخمة.
2 ـ أن تقوم البلدان الأخرى باستيراد الغذاء الأمريكي بمقادير كبيرة تكفي لمعادلة نفقات الاستيراد الأمريكي الكبيرة (التي لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لخفضها).
3 ـ أن تكون أسعار التصدير مجزية للولايات المتحدة بحيث تُقدّم أقصىٰ نفع ممكن لميزان مدفوعاتها. فهذا هو الغرض من العملية برمّتها.
4 ـ أن تؤخذ بعين الاعتبار السياسات الزراعية في البلدان الأخرى حيث كلّ بلد في العالم يريد حماية مزارعيه وزراعته[71].

ثالثاً ـ أسس تنشيط الصادرات الزراعية طبقاً للجنة ويليامز:

وَضعَت إدارة نيكسون استراتيجية مفصلة لهذا الغرض تتلخص فيما يلي:

1 ـ أسعار رخيصة للقمح الأمريكي المصدَّر لإغراء الدول بالاستيراد، مع حثّ البلدان المستوردة، وبحجّة حرية التجارة، على تقليل إجراءات الحماية لديها ضد واردات القمح من أمريكا. وقد تلقّت استراتيجية القوة الغذائية دفعة كبيرة من المساندة الفعلية في السنة التالية متمثلة بقرار تخفيض قيمة الدولار في ديسمبر عام 1971، ثم تلاه تخفيض آخر في فبراير عام 1973 ممّا جعل صادرات الولايات المتحدة أرخص من ذي قبل بالنسبة للمشترين الأجانب[72].

لقد ترتب علىٰ النزف المستمر للرصيد الذهبي الأمريكي ـ وهو قاعدة الدولار ـ واستمرار الإفراط في عرض الدولار، واستمرار المضاربة

عليه، وعزوف البنوك المركزية عن اقتنائه لأسباب تقدّم ذكرها.. تَرتَّب على كل ذلك انهيار نظام القيمة المتعادلة (دولار: ذهب) لصندوق النقد الدولي بصورة رسمية في 15 أوغسطس 1971 عندما سحب الرئيس نيكسون التزام الولايات المتحدة بشراء وبيع الذهب الرسمي على أساس 35 دولار للأونس. وبذلك انتهت الصلة الثابتة بين الذهب والقيمة الدولية للدولار. وقد جرىٰ فيما بعد تخفيض قيمة الدولار في ديسمبر من نفس العام 1971 بحيث أصبح يعادل 1/ 38 من الأونس، أي بنقصان 8,75٪، ثم تلاه تخفيض آخر في فبراير 1973 أصبح بموجبه الدولار يعادل 1/ 42,2 من الأونس، أي بنقصان حوالي 11٪[73]. وبذلك يكون دولار شهر مارس 1973 يساوي ذهباً أقل بنسبة 20,57٪ عن دولار شهر نوفمبر 1971.

2 ـ تقديم التمويل الوافر لتسهيل الشراء من قبل الدول المستوردة. ونموذجه الناصع هو القرض الممنوح للاتّحاد السوفييتي السابق من «هيئة الائتمان السلعي» الحكومية الأمريكية في يوليو عام 1972 بمبلغ 750 مليون دولار لمساعدة السوفيت في شراء القمح الأمريكي. فرغم أنَّ الإنتاج السوفييتي من القمح كان أكبر قليلاً من الإنتاج الأمريكي إلاّ أنّ تزايد استهلاك اللحم من قبل المواطنين السوفييت قد تطلب تكريس جزء من المحصول لتسمين الماشية مما أدّىٰ إلى حصول عجز بمقدار 19 مليون طن. كما أنّ الاستيراد كان ضرورياً للسوفييت في المواسم التي يكون فيها الطقس سيئاً ويعصف بجزء كبير من المحصول[74].

كانت روسيا القيصرية حتى القرن التاسع عشر أهم دول العالم تصديراً للقمح. وقد ترتب علىٰ تغيّر النظام السياسي في روسيا (1917)، وتزايد التصنيع، وتحوّل عدد كبير من العمال الزراعيين إلى الصناعة، وتزايد الاستهلاك المحلي بفعل ارتفاع مستوىٰ المعيشة ـ ترتب على كل ذلك تزايد استهلاك القمح بالرغم من تزايد الإنتاج السوفييتي من القمح بوتائر كبيرة حتى أصبح يعادل ربع الإنتاج العالمي (أو مرة ونصف المرة الإنتاج الأمريكي) من القمح[75]. أمّا تزايد استهلاك اللحوم في الاتحاد

السوفييتي فيمثله تزايد إنتاج الاتحاد من لحوم الأبقار، مثلاً، من 99,15 مليون طن عام 1971 إلى 115 مليون طن عام 1980[76]. ويتطلب إنتاج الطن الواحد من اللحوم حوالي عشرة أطنان من الحبوب[77].

3 ـ والخطوة الثالثة هي جعل الأسعار ترتفع في وقت لاحق. وكانت أسرع طريقة هي تخفيض الإنتاج. فقد أمر وزير الزراعة بإخراج 5 ملايين فدان من أراضي القمح من الإنتاج في سبتمبر عام 1972 ـ قبيل الحرث ـ لكي تصبح المساحة الإجمالية المعطلة عن الإنتاج 62 مليون فدان (أي ما يساوي كل الأراضي المزروعة في بريطانيا) هذا علماً بأنَّ إعلان نبأ الصفقة السوفيتية قد حصل قبل شهرين من قرار تخفيض المساحة. وبذلك توفرت كافة الشروط ـ زائداً مشكلات الطقس السيء في كل أنحاء العالم في تلك السنة ـ لضمان النقص في المعروض العالمي واستنزاف الاحتياطيات المخزونة وبالتالي الأسعار الأعلىٰ لأية مبيعات إضافية[78].

4 ـ ثم تأتي المرحلة الهامَّة والأخيرة وهي ثبات هذه الاستراتيجية ودوامها. وقد رأت لجنة ويليامز أنَّ خير وسيلة لذلك هي الدعوة إلى سياسة «التجارة الحرّة» لفتح الأسواق الأوربية واليابانية المتمتعة بالحماية أمام المنتجات الأمريكية (ففي ظِلّ شروط سوق حرة فقط يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على «ميزتها النسبية» في القمح وعلف الماشية). وهكذا يصبح مذهب التجارة الحرة هو الذراع القوية للقوة الغذائية بحيث لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر كما قالت اللجنة[79]. وبطبيعة الحال فإنَّ الالتزام بالسوق الحرة يفرض على أمريكا نفسها إجراء تغييرات كبيرة: 1 ـ إنهاء دعم السعر الأدنىٰ الذي تموّله الحكومة؛ 2 ـ إنهاء تحديد مساحات المحاصيل؛ 3 ـ إنهاء البرامج الأخرى لتنظيم دخل المزارع وطاقتها الإنتاجية. وقد أنهىٰ القانون الزراعي لعام 1973 إعانات الدعم مقابل الأراضي المعطَّلة عن الإنتاج ووَضَعَ حدّاً أدنىٰ للأسعار بلغ من ضآلته أن أصبح عديم المعنىٰ لحماية المُزارع الصغير، كما أنهىٰ القانون فعلياً احتياطيات القمح التي تخزنها الحكومة. ولم يجد هذا التشريع ممانعة من قبل المزارعين لأنَّ الظروف كانت مواتية لِفَرضِهِ في

ذلك الوقت[80].

5 ـ كان من الضروري لإدامة زخم هذا النجاح والإبقاء على الأسعار مرتفعة إيجاد عملاء جدد باستمرار. وقد تولّت ذلك مصلحة الزراعة الخارجية FAS ـ وهي قسم في وزارة الزراعة الأمريكية ـ التي وضعت تحت تصرف الشركات الأمريكية الراغبة في تصدير السلع الزراعية خدمات 96 ملحقاً أو مسؤولاً زراعياً في السفارات الأمريكية في الخارج، وكانت ترعىٰ إقامة معارض حول العالم لصالح المنتجين الأمريكان. ويتمثل تعاون المصلحة المذكورة مع صناعات تصدير الغذاء الأمريكية في ثلاثة أقسام في تلك المصلحة هي (مخابرات السوق) و(خدمة التجارة) و(تنشيط الحاصلات)[81]. ولما كانت الولايات المتحدة تُحقّق 40٪ من صادرات القمح العالمية وترغب في إدامة وتوسيع مساهمتها هذه فقد تَركّز اهتمام المصلحة المذكورة على «إعادة تثقيف» الشعوب باكتساب عادات جديدة في الطهي واستعمالات جديدة للقمح بحيث توقّعت المصلحة المذكورة منذ عام 1970 بالنسبة لليابان مثلاً أنّه بحلول 1980 سيكون للأكل الأمريكي «السريع» 70٪ من السوق الداخلية هناك، أي بإزاحة وجبات الرزّ والسمك والشعرية وغيرها من الأكلات التقليدية المحلّية «المنافِسة»[82].

وبعبارة أخرىٰ فإنّ أمريكا قد خَطّطت لإعادة تشكيل الأذواق والعادات لطبقة معيّنة من الناس على نطاق العالم وجَعْل تلك الطبقة تعتمد على منتجات وأنماط لم تكن تريدها من قبل وأن يتمخّض عن ذلك اعتماد غذائي متزايد للعالم على أمريكا.

رابعاً ـ نتائج استراتيجية تنشيط الصادرات الزراعية في الداخل:

1 ـ في الفترة ما بين السنتين الماليتين 1970 ـ 1974 زادت كمية صادرات القمح الأمريكي بنسبة 90٪ في حين زادت قيمتها 400٪. وعلى نفس المنوال كان النجاح في حبوب العلف. وفي عام 1976 اقترب مجموع

أقيام الصادرات الزراعية الأمريكية من 25 مليار دولار[83]، ولكن مع ملاحظة أنَّ واردات أمريكا من السلع الغذائية كانت كبيرة أيضاً وتمثل نصف ذلك المقدار. ويُبيّن الجدول التالي - جدول رقم (6) - في الجزء الأعلى منه الأهمية النسبية للسلع الزراعية - تصديراً واستيراداً - في التجارة الخارجية للولايات المتحدة وتزايدها السنوي للفترة موضوع البحث 1969 - 1974، كما يُبيّن الجدول - في الجزء الأسفل منه - تزايد الصادرات الأمريكية من الحبوب عن نفس الفترة.

جدول رقم (6)

الأهمية النسبية للسلع الزراعية في التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1969 - 1974

(مليون دولار أمريكي)

	1969	1970	1971	1972	1973	1974
الصادرات الزراعية	6140,87	7381,76	7872,93	9633,01	17951,85	22408,19
نسبتها (٪) من إجمالي الصادرات	16,4	17,33	18,1	19,71	25,56	23,07
تزايدها السنوي (٪)	-	20,21	6,65	22,36	86,36	24,82
الواردات الزراعية	5586,0	6306,49	6341,97	7033,77	9057,98	11003,76
نسبتها (٪) من إجمالي الواردات	15,49	15,81	13,91	12,66	13,10	10,90
تزايدها السنوي (٪)	-	12,90	0,56	10,90	28,78	21,48

المصدر (بالنسبة للأرقام الحقيقية): FAO: Trade Yearbook 1975, T.158

تزايد صادرات الحبوب الأمريكية منذ 1969 (مليون دولار):

1969	1970	1971	1972	1973	1974
2127,16	2588,40	2447,37	3505,05	8494,68	10330,86

المصدر: نفس المصدر، نفس الجدول.

2 ـ شجعت الإدارة الأمريكية المزارعين في البداية على زراعة «كل شبر» مؤكدة لهم أنّ «العالم الجائع» سيأخذ كل حبّة يمكن أن تنتجها الولايات المتحدة. وقد أنتج المزارعون، وبمساحة منتِجة قياسية، محاصيل قياسية بأسعار قياسية.

3 ـ تضاعف الدخل السنوي المتوسط للمزرعة في الفترة بين 1971 و1973 (أو على وجه التحديد ارتفع بنسبة 60٪ إذا أخذنا التضخّم ـ المستشري آنذاك ـ بالحسبان). لكنّ الزيادة لم تكن متكافئة فيما بين المزارع، فقد زاد الدخل السنوي للمزَارع الكبيرة في الفترة بين 1971 و1974 مرّتين وثلث المرة ـ من 36 ألفاً إلى 84 ألف دولار ـ. ورغم أنَّ تلك المزَارع لا تمثل سوى 4٪ من الحيازات الزراعية إلاّ أنّ أهميّتها تتمثل في أنّها حققت 46٪ من مجموع المبيعات الزراعية عام 1973. أما غالبيّة المزارع (التي تبلغ مبيعاتها 20 ألف دولار فأقلّ سنوياً) فلم يزد فيها صافي الدخل سوىٰ 20٪ فقط، بل وقد جاء معظم الزيادة في الدخل من خلال أعمال المزارعين خارج المزرعة[84].

4 ـ أخذ كثير من المزارعين يستثمرون في المزيد من الأرض والآلات الجديدة مدفوعين بالازدهار الذي وعدت به أسواق التصدير. وكان عليهم طبعاً أن يقترضوا مبالغ كانت تتصاعد مقاديرها مع تزايد أسعار المستلزمات الزراعية من جرَّاء التضخّم. فالجرّار الزراعي الذي كان يكلف 9000 دولار عام 1966 أصبح يكلّف 32 ألفاً عام 1976. وبعد أن راهَنَ المزارعون على الوعد بالأسواق اللامحدودة للاستراتيجية الغذائية فقد تشبّعت تلك الأسواق وبدأت أسعار المنتجات الزراعية في الهبوط. وفي عام 1977 انخفض صافي دخل المزرعة، في المتوسط، بنسبة 65٪ قياساً بعام 1973. واستمر المزارعون في الاقتراض المتزايد لا من أجل التوسّع في الزراعة وإنما من أجل إطفاء الديون وفوائدها. وبحلول عام 1978 بلغ الدين الزراعي 118 مليار دولار ووصلت نسبته إلى الدخل الزراعي الكلي معدلاً لم يسبق له مثيل خلال القرن في أمريكا. وكانت أعباء ذلك الدين تلتهم نصف دخل المزارعين المتقلّص[85].

5 ـ سبّبت استراتيجية القوة الغذائية، الطامحة إلى زيادة الإنتاج والصادرات، اندفاعاً فعلياً لشراء الأراضي في الولايات المتحدة. وكما يحصل في البلدان النامية فإنّ السعي للاستفادة من الازدهار الزراعي لا يقتصر على المزارعين فقط إذ يُشارك فيه مَن هم بَعيدون عن مهنة الزراعة بل وحتى المستثمرون الأجانب. ومعلوم أنَّ حيازة الأرض الزراعية تمثل فرصة استثمارية نموذجية في ظروف التضخم. وهكذا وبسبب زيادة الطلب فقد ارتفعت أسعار الأراضي في السنوات الأربع التي أعقبت عام 1972 لأكثر من الضعف. ومن الطبيعي أن يترتب على ارتفاع تكاليف شراء الأراضي ارتفاع في معدلات إيجارها لمن يزرعها (و38٪ من كلّ الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة مؤجَّرة) وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج في الزراعة[86].

خامساً ـ تقييم الحقبة الثانية لاستراتيجية القوّة الغذائية الأمريكية:

1 ـ هي قد جاءت عام 1970 لا مِن فراغ وإنَّما من خلفيَّة كبيرة تتمثل في المكاسب الاقتصادية والسياسية ـ والخبرة ـ التي حقَّقتها الولايات المتحدة من 25 عاماً من سياسة «المعونة الغذائية» التي أدت إلى رسوخ قَدَمها في أسواق العالم كمجهّز كبير للغذاء. وقد جاءت الاستراتيجية الجديدة لتزيد من هذا الدور ولكن، هذه المرة، بدافع اقتصادي مباشر يتمثل في الحصول على عوائد تقلل من العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

2 ـ وقد مثَّلت تلك الاستراتيجية في حينها تطوراً كبيراً وإيجابياً في العلاقة بين المعسكرين المتجابهين الرأسمالي والشيوعي رغم أنَّ الحرب الفيتنامية كانت قائمة في ذلك الوقت وأمريكا متورطة فيها والاتحاد السوفييتي يواصل في نفس الوقت إمداد فيتنام الشمالية ـ التي تقاتل أمريكا ـ بالسلاح والعتاد والمؤن كلّ يوم، بلا انقطاع، من ميناء فلاديفوستوك على المحيط الهادي. ورغم ذلك فقد قال الرئيس فورد، فيما بعد، (ونقلاً عن الواشنطن بوست 18 ـ 8 ـ 1975): «أنَّ وَفْرتنا الزراعية قد ساعدت على فتح الأبواب بيننا وبين 800 مليون من البشر

في الصين الشعبية.. وساعدت على تحسين العلاقات مع السوفييت.. وساعدت على إقامة جسور إلى العالم النامي»[87].

3 ـ ليس صحيحاً القول بأنَّ استراتيجية القوة الغذائية الأمريكية في حقبتها الثانية قد وُلدت كردّ فعل للارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي تستورده أمريكا بغزارة، فالارتفاع قد حصل عام 1973 في حين أنها قد سَبَقَتْه بثلاث سنوات وبقرار من صانعي السياسة الذين أرادوا الخروج من أمرٍ واقع اقتصادي يتمثل في استنزاف الدولار بفعل أسباب ملموسة سبق توضيحها: حرب فيتنام، تزايد استيراد السلع المصنوعة بقوة عمل رخيصة في الخارج، تزايد الاعتماد على المواد الخام المستوردة، تزايد استيراد النفط الخام بسبب تناقص الإنتاج المحلي منه.

4 ـ قامت استراتيجية القوة الغذائية الأمريكية في حقبتها الثانية على التصدير وزيادة التصدير من أجل كسب العملات الأجنبية لتخفيف حدّة أزمة اقتصادية لا ترتبط جذورها بالزراعة. وفي هذا الميدان تكاد أمريكا تتشبّه بالدول النامية التي تركت شعار «الغذاء أولاً» لتنهمك في سياسة تصدير سلع زراعية تجلب لها العملة الأجنبية ولكن قد تمهّد لحرمان البلد، على المدىٰ الطويل، من الأمن الغذائي وتزيد من اعتماده على الخارج.

5 ـ ارتبطت استراتيجية القوة الغذائية الأمريكية بتزايد المناداة ـ من قبل أمريكا ـ بتحرير التجارة (وفي التحرير فائدة لأمريكا بدليل أنَّها كانت ـ على الضدّ من ذلك ـ أكبر منادٍ بالحماية في القرن التاسع عشر). لكنَّ التجارة الحرة للغذاء بالمفهوم الأمريكي تؤدي إلى تقوية مركز الشركات الأمريكية الضخمة في الإنتاج الزراعي والتسويق على حساب صغار المزارعين الذين لا يمكنهم تحمّل تقلبات السوق الحادة، وكذلك تقوية مركز شركات التصدير وشركات المضاربة بالأسعار وغيرها من الشركات التي تتجه إلى الخارج بحثاً عن أسواق جديدة وعن عمل رخيص وأرض رخيصة[88].

6 ـ لقد ثبت أنَّ استراتيجية القوة الغذائية الأمريكية باهظة التكاليف ـ العواقب ـ بالنسبة للشعب الأمريكي وللشعوب الأخرى. وقد خُطّطت أساساً لكي

تخدم الهدف السياسي الأمريكي الذي يضع الوجود العسكري في كل ركن من العالم بمنزلة حجر الزاوية في السياسة الأمريكية[89].

خلاصة ونتيجة

الولايات المتحدة هي الآن القوة العظمى الوحيدة في العالم، واقتصادها هو الأول في العالم. وقد تناول هذا البحث بإيجاز بعض جوانب القوة الاقتصادية لهذا البلد مثل مقدار مساهمته في التجارة العالمية، وفي التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، وفي إنتاج وتصدير الحبوب الرئيسية، وكذلك ما يتميّز به هذا البلد خصوصاً من اكتفاء ذاتي بالنسبة للعديد من السلع الزراعية وبفائض كبير في قسم منها وبميزان تبادل موجب بالنسبة للغذاء.

وقد ركّز البحث على جانب هام للفائض الزراعي ألا وهو الاستعمال السياسي له من قبل الإدارة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (التي أنجلت عن عالم منهَك وجائع يسود الفقر وسوء التغذية على معظم أجزائه) بأعتباره «معونة غذائية» سُمّيت فيما بعد «الغذاء من أجل السلام» وذلك في ظروف دخلت فيها البشرية مرحلة الحرب الباردة وأصبح فيها الصراع بين المعسكرَين على النفوذ والولاء يشمل العالم كلّه.

ولم يكن ذلك العون الأمريكي إنسانياً بحتاً على الاطلاق وإنما هو مجرد حُسن استخدام - وحُسن تخلّص من - فائض إنتاجي لتحقيق جملة أهداف، في آن واحد، تَصبّ كلّها في صالح تعزيز مركز القوة والهيمنة لأمريكا. وقد استندت استراتيجية القوة الغذائية الأمريكية على قوة الاقتصاد الأمريكي ذاته وقدرته على تحقيق الفائض الغذائي بالدرجة الأولى، وأيضاً - وبموازاة ذلك - على إصرار أمريكا منذ خمسين عاماً على تحرير التجارة الدولية من كافة القيود (وهو تحرير يكفل لأمريكا مزايا نسبية في إنتاج وتصدير الكثير من السلع بفضل ما يتمتع به الاقتصاد الأمريكي من إنتاجية

مرتفعة) في حين أنها كانت تحمل لواء الحماية التجارية في القرن التاسع عشر عندما كانت الحماية هي الأفضل لها في ذلك الوقت لكي ينمو اقتصادها وهو بمنجاة من المنافسة البريطانية.

ومن الطبيعي أنَّ فعالية الغذاء كسلاح بيد أمريكا تبقى مرتبطة بمدى دوام مركز القوة الذي تتمتع به، وهو مركز لم يَدُمْ لأحد كما يقول التاريخ والمنطق.

الهوامش

(1) د. محمد عبد العزيز عجمية: الأهمية الاقتصادية للموارد (الجزء الثاني)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1990، ص 164.
(2) نفس المصدر السابق، نفس المصدر.
(3) FAO: State of food and agriculture 1978, T. 1 - 23.
(4) عجمية، نفس المصدر، ص 165 ـ 168.
(5) د. سالم توفيق النجفي، د. إسماعيل عبيد حمادي: الاقتصاد الزراعي، جامعة الموصل، 1440، ص ص99 ـ 100.
(6) نفس المصدر السابق، ص 103.
(7) عجمية، ص ص 181 ـ 182.
(8) نفس المصدر، ص 162.
(9) نفسه، ص 115.
(10) نفسه، ص 102.
(11) نفسه، ص 94.
(12) نفسه، ص 103.
(13) نفسه، ص 112.
(14) نفسه، ص ص 112 ـ 114.
(15) عجمية، ص 87، د. أحمد حبيب رسول: الموارد الاقتصادية (الجزء الثاني)، جامعة بغداد، 1981، ص ص 52 ـ 53.
(16) عجمية، ص 181.
(17) نفسه، ص ص 100 ـ 104.
(18) نفسه، ص ص 107 ـ 108.
(19) د. رسول، نفس المصدر السابق، ص ص 71 و78.
(20) نفس المصدر، ص 44.
(21) عجمية، ص 92.

(22) نفس المصدر، ص 99.
(23) رسول، ص 58.
(24) عجمية، ص 107.
(25) رسول، ص 58، ص 67.
(26) نفس المصدر، ص 44.
(27) عجمية، ص 112.
(28) رسول، ص 78.
(29) عجمية، ص 95.
(30) نفس المصدر، ص 210.
(31) نفسه، ص 211.
(32) النجفي وحمادي، سابق ذكره، ص 138.
(33) نفس المصدر ص ص 139 ـ 140.
(34) فرانسيس مورلاييه، وجوزيف كولينز: صناعة الجوع ـ خرافة الندرة (مترجم)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983، ص 480.
(35) المصدر السابق، ص 445.
(36) نفس المصدر، ص 401.
(37) نفسه، ص 450.
(38) نفسه، ص 449، ص 451.
(39) نفسه، نفس الصفحة.
(40) نفسه، ص 452.
(41) نفسه، ص ص 452 ـ 453.
(42) نفسه، ص 450.
(43) نفسه ص ص 462 ـ 463، ص 260.
(44) فرانسيس جيرونيلام: الاقتصاد الدولي (مترجم)، جامعة قاريونس، بنغازي، 1991، ص 263.
(45) لورنس هيوز: التنمية الريفية ـ حدود عالمية (مترجم)، مؤسسة التعاون، القاهرة، 1982، ص ص 236 ـ 237.
(46) مورلاييه وكولينز، سابق ذكره، ص 444.
(47) عجمية، ص 169.
(48) مورلاييه ص 448، ص 454.
(49) نفس المصدر، ص 447.
(50) عجمية، ص ص 169 ـ 170.
(51) مورلاييه، ص 444.
(52) نفس المصدر، ص 464.
(53) نفسه، ص ص 458 ـ 460.
(54) هيوز، سبق ذكره، ص 236.

(55) مورلاييه، ص 459.
(56) نفس المصدر، ص 460.
(57) نفسه، ص 264.
(58) نفسه، ص 265.
(59) نفسه، نفس الصفحة.
(60) United Nations: 1997 International trade Statistice Yearbook P.1035.
(61) حسن النجفي: النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية، بيت الموصل، 1988، ص 86.
(62) مورلاييه، ص 266.
(63) جيرونيلام، نفس المصدر، ص 267.
(64) مورلاييه 266.
(65) حسن النجفي، نفس المصدر، ص44.
(66) جيرونيلام، ص ص 263 ـ 266.
(67) نفس المصدر، ص 266.
(68) نفسه، ص 267.
(69) مورلاييه ص 267.
(70) نفسه، نفس الصفحة.
(71) نفسه، نفس الصفحة.
(72) نفسه، ص 268.
(73) نفسه، ص 270.
(74) مورلاييه، ص ص 268 ـ 269.
(75) عجمية، ص 94.
(76) نفس المصدر، ص 119.
(77) نفسه، ص 115.
(78) مورلاييه، نفس المصدر، ص 269.
(79) نفسه، ص 269.
(80) نفسه، ص ص 269 ـ 270.
(81) نفسه، ص ص 271 ـ 272.
(82) نفسه، ص 272.
(83) نفسه، ص 274.
(84) نفسه، ص 280.
(85) نفسه، ص 281.
(86) نفسه، ص 282.
(87) نفسه، ص 263.
(88) نفسه، ص 285.
(89) نفسه، ص 286.

مراجع البحث

- جيرونيلام، فرانسيس: **الاقتصاد الدولي** (مترجم)، جامعة قاريونس، بنغازي، 1991.
- رسول، د. أحمد حبيب: **الموارد الاقتصادية (الجزء الثاني)**، جامعة بغداد، 1981.
- عجمية، د. محمد عبد العزيز: **الأهمية الاقتصادية للموارد (الجزء الثاني)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1990.
- مورلابيه، فرانسيس - وكولينز، جوزيف: **صناعة الجوع - خرافة الندرة** (مترجم)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة - العدد 64)، أبريل 1983 (الكويت).
- النجفي، حسن: **النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية**، بيت الموصل، 1988.
- النجفي، د. سالم توفيق - وحمادي، د. إسماعيل عبيد: **الاقتصاد الزراعي**، جامعة الموصل، 1990.
- هيوز، لورنس: **التنمية الريفية - حدود عالمية** (مترجم)، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، 1982.
- FAO: State of Food and Agriculture 1978.
- FAO: Trade Yearbook 1975.
- FAO: Trade Yearbook 1983.
- United Nations: 1986 International Trade Statistics Yearbook.
- United Nations: 1997 International Trade Statistics Yearbook.